

الخبز لا يكفي وحده □□ لماذا أثار تصريح ضياء رشوان عن الحد الأدنى للأجور جدلاً واسعاً في مصر؟



الاثنين 30 مارس 2026 12:20 م

أعاد التصريح المنسوب إلى وزير الإعلام ضياء رشوان ملف الأجور والمعيشة إلى الواجهة، بعدما قدّم مقارنة بين مصر وفرنسا على أساس عدد أرغفة الخبز التي يستطيع صاحب الحد الأدنى للأجور شراءها □□ وجاء الجدل لأن المقارنة ربطت مستوى المعيشة بسلعة واحدة، في وقت تتزايد فيه شكاوى الأسر من الإيجار والخدمات والمواصلات والعلاج والتعليم، بالتزامن مع حديث حكومي عن زيادة مرتقبة في الأجور □□

مقارنة الخبز: الأرقام الرسمية موجودة لكن المعيار محل نزاع

وجاء أساس المقارنة من رقمين قائمين بالفعل في القرارات الرسمية، إذ قرر المجلس القومي للأجور رفع الحد الأدنى للعاملين في القطاع الخاص إلى 7000 جنيه اعتباراً من أول مارس 2025، بينما بلغ الحد الأدنى القانوني الشهري في فرنسا 1823 يورو إجمالياً اعتباراً من أول يناير 2026. لكن وجود الرقمين لا يجعل طريقة المقارنة نفسها حاسمة أو مكتملة □□

ثم إن المقارنة نفسها اصطدمت بمشكلة مباشرة تتعلق بطبيعة الخبز الذي جرى استخدامه كمؤشر □□ فالحكومة المصرية رفعت سعر رغيف الخبز المدعم إلى 20 قرشاً في يونيو 2024، بينما يخضع الخبز في فرنسا لأسعار سوق تختلف بحسب النوع والمنطقة وجهة البيع، وهو ما يجعل تحويل الأجر إلى عدد أرغفة مسألة انتقائية قبل أن تكون معياراً عادلاً للمعيشة □□

لكن هذا الاعتراض لم يمنع بعض الأصوات القريبة من التقدير الحكومي من الدفاع عن أثر الزيادة الاسمية □□ فقد قال الخبير الاقتصادي مصطفى أبو زيد، في فبراير 2025، إن رفع الحد الأدنى إلى 7000 جنيه يمثل مؤشراً إيجابياً لتحسين القوة الشرائية وتنشيط الاستهلاك المحلي □□ غير أن هذا التقدير نفسه لم يتناول مسألة اختزال القوة الشرائية في سلعة منفردة □□

ولذلك توسع الجدل بسرعة من سؤال الأرقام إلى سؤال المنهج □□ فالمتابعون الذين رفضوا المقارنة لم يناقشوا فقط عدد الأرغفة الممكن شراؤها، بل ناقشوا ما إذا كان من الجائز أصلاً قياس مستوى المعيشة في بلدين مختلفين عبر سلعة واحدة، بينما تتحرك بقية بنود الإنفاق في اتجاهات أشد تأثيراً على دخل الأسرة خلال الشهور الأخيرة □□

تكاليف المعيشة: الإيجار والخدمات والمواصلات تسبق الخبز في ميزانية الأسرة

ثم جاء الاعتراض الأوسع من واقع الإنفاق اليومي نفسه، لأن الأسرة لا تنفق دخلها على الخبز وحده، بل توزعه أولاً على السكن والكهرباء والغاز والمياه والمواصلات والعلاج والتعليم □□ ولهذا السبب اعتبر منتقدو التصريح أن تقديم الخبز بوصفه المقياس الوحيد يتجاهل البنود التي تلتهم جزءاً أكبر من الأجور، خصوصاً في المدن الكبرى والمناطق الأكثر ازدحاماً □□

كما دعمت بيانات التضخم هذا الاعتراض على نحو مباشر، إذ أظهر البنك المركزي المصري أن معدل التضخم السنوي في فبراير 2026 بلغ 13.4 بالمئة، مع استمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً □□ وأوضح البنك في بيانات سابقة أن ضغوط الخدمات، وعلى رأسها الإيجارات، كانت من بين العوامل المؤثرة في تحركات الأسعار، وهو ما يضع عبئاً إضافياً على الأجر النقدي □□

بعد ذلك جاء رأي الخبير الاقتصادي إلهامي الميرغني ليعكس هذا الاعتراض بصورة أكثر صراحة، إذ قال في مارس 2025 إن رفع الحد الأدنى من 6000 إلى 7000 جنيه لم يحسن القدرة الشرائية للعمال، لأن الارتفاع الحاد في الأسعار التهم الزيادة، ووصل بالأثر الفعلي إلى تراجع واضح في قيمة الأجر الحقيقي رغم الزيادة الاسمية المعلنة □□

لذلك لم يعد السؤال المطروح عند كثير من المتابعين هو كم رغبًا يمكن شراؤه، بل كم يومًا يستطيع الأجر أن يغطي فيها سداد الإيجار وفاتورة الكهرباء وكلفة الانتقال اليومي واحتياجات الغذاء الأساسية معًا وهذا التحول في النقاش يفسر سبب اتساع الاعتراض على المقارنة، لأن الواقع المعيشي يقاس بحزمة نفقات متزامنة لا بمشتريات مفردة منفصلة

بين القرار والتطبيق: التضخم والقطاع غير الرسمي يفرغان الزيادة من مضمونها

ثم انتقل الجدل إلى فجوة التطبيق، لأن القرار الرسمي لا يعني تلقائيًا أن جميع العاملين يحصلون فعليًا على الحد الأدنى فقد أظهرت دراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية في 2025 أن القطاع غير الرسمي يهيمن على 53 بالمئة من المنشآت التي شملها آخر تعداد اقتصادي وطني، كما أن العمالة غير الرسمية تظل واسعة الانتشار في الأنشطة منخفضة الإنتاجية

كما عززت تقارير حقوقية وصحفية هذا الاتجاه، إذ أشارت مادة أعاد نشرها مركز الأعمال وحقوق الإنسان في يوليو 2025 إلى أن ملايين العمال في مصر ما زالوا خارج نطاق الاستفادة الفعلية من قرارات الحد الأدنى للأجور وهذه الفجوة تجعل المقارنة بين الأجر المعلن والأجر المتحقق على الأرض مسألة ضرورية قبل الحديث عن أثر أي زيادة جديدة

بعد ذلك قدّم الخبير الاقتصادي وائل النحاس صورة أكثر حدّة، إذ قال عقب قرار فبراير 2025 إن تراجع قيمة الجنيه وبلوغ التضخم مستويات مرتفعة يعنى أن الزيادة لم تعوّض تآكل القدرة الشرائية وأضاف النحاس أن أعباءً ضريبية وغير مباشرة قد تمتص جزءًا من أي زيادة اسمية، وهو ما يضاعف المسافة بين الإعلان الحكومي والنتيجة الفعلية على دخل العامل

وفي الوقت نفسه زادت الحكومة من ترقب الشارع حين ربطت أي تعديل جديد في الأجور بمشروع موازنة العام المالي 2026 - 2027. وقد نقلت تقارير منشورة في مارس 2026 عن رئيس الوزراء ووسائل إعلام اقتصادية أن الإعلان عن الزيادة الجديدة بات قريبًا لكن هذا التوقيت نفسه أعاد السؤال الأساسي: هل ستلاحق الزيادة الأسعار فعلًا أم ستبقى أقل من كلفة المعيشة؟

ولذلك انتهى الجدل الدائر حول تصريح رشوان إلى نتيجة أوضح من التصريح نفسه فالوقائع الرسمية تثبت وجود حد أدنى معلن، لكن الوقائع المعيشية تثبت أيضًا أن الخبز لا يمثل وحده حياة الناس، وأن الإيجار والخدمات والمواصلات والعلاج والعمل غير الرسمي والتضخم هي التي تحدد القيمة الحقيقية للأجر ولهذا السبب يبدو أي قياس يختزل المعيشة في رغيّف واحد أقرب إلى حجب الأزمة لا إلى توثيقها